مجلة

اللسان المبين

مجلة دورية محكمة متخصصة نصف سنوية تصدر عن قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة طرابلس.

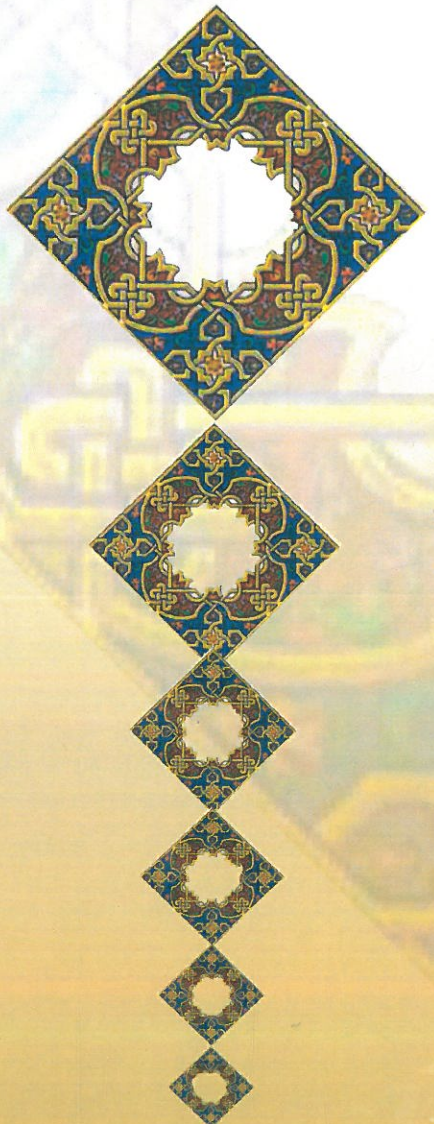

- أعمال الندوة العلمية الثالثة: من أعلام ليبيا، الأستاذ الدكتور إبراهيم عبد الله رفيدة.
- أعمال ورشة عمل حول: مشروع الكتابة الصوتية بالحرف العربي.
- أعمال الملتقى الأدبي «رحلة الثمانين»، للشاعر الدكتور: عبد المولى البغدادي.

العدد الثاني عشر
ربيع الآخر 1439 هـ
ديسمبر 2017م

المشرف العام:

د. محمد علي سليم البحباح

رئيس قسم اللغة العربية

رئيس التحرير:

د. محمد عمر بن حسين

هيئة التحرير:

د. عبدالستّار العريفي بشّيّة

د. خالد ميلاد العود

د. محمد عبد الله سلامة

د. صالح محمد الشريف

المراجع اللغوي:

أ. لطفي الفيتوري العالم

تصميم وتنفيذ:

د. محمد عمر بن حسين

عنوان المراسلة: مجلة اللسان المبين، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة طرابلس، القاطع (ب)، عين زارة، طرابلس، ليبيا. بريد إلكتروني:
allisaan.almubeen@gmail.com

المحتويات

الافتتاحية.
رئيس التحرير، د. محمد عمر بن حسين 17

أعمال الندوة العلمية الثالثة: من أعلام ليبيا
الأستاذ الدكتور إبراهيم عبد الله رفيدة

1- العلامة إبراهيم رفيدة، وأدواره العلمية.
د. محمد منصف القماطي 21

2- أول درس رمضاني يلقيه الأستاذ الدكتور إبراهيم رفيدة رحمه الله في الدروس الحسنية بالمغرب.
أ. د. جمعة محمود الزريقي 25

3- عرض كتاب: النحو وكتب التفسير.
أ. د. علي أبو القاسم عون 37

4- معايير الترجيح في كتاب «الحذف في الأساليب العربية».
د. مبروكة الهاشمي علي البوعيشي 51

5- قصيد الشيخ عبد السلام في رثاء الأستاذ الدكتور إبراهيم رفيدة 71

أعمال ورشة عمل حول:
مشروع الكتابة الصوتية بالحرف العربي

1- التعريف بالورشة 77

2- التعريف بمشروع الكتابة الصوتية بالحرف العربي.
أ. د. محمد خليفة الأسود 81

3- التفكير الصوتمي في التراث الإسلامي، قراءة الصوت عند علماء الرسم والضبط نموذجًا.
د. محمود فتح الله الصغير 91

4- استخدام الكتابة الصوتية في تسهيل نطق الكلمة في المعاجم العربية، معجم الصحاح للجوهري أنموذجًا.
أ. بثينة محمد حجازي العنقودي 105

5- الكتابة الصوتية لحركة عين الفعل في المعجم العربي، مختار الصحاح أنموذجًا.
د. عبدالسلام ميلاد جبريل 123

6- مشروع الكتابة الصوتية في العربية، واقع لغوي له جذور.
د. طارق بن عبد الغني بن أحمد دُعُوب 143

7- رأي لغوي في مدى الحاجة إلى الكتابة الصوتية.
د. محمد منصف القماطي 189

8- توصيات ورشة عمل مشروع الكتابة الصوتية بالحرف العربي ... 193

أعمال الملتقى الأدبي «رحلة الثمانين»
للشاعر الدكتور: عبد المولى البغدادي

1- التعريف بالملتقى 197

2- مع الشاعر في مسيرة حياته.
د. عبد الستار العريفي بشية، د. خالد ميلاد محمد العود 199

3- في تكريم الشاعر الدكتور عبد المولى البغدادي، هذا الذي يعرف الشعر صولته.
أ.محمد البدوي 201

4- شهادة في عبد المولى البغدادي، بلاغة القول، وفصاحة اللسان، وخفّة الروح.
أ. نجاة المازني 207

5- الذات والزمكان في قصيدة: من وحي الثمانين للشاعر الدكتور عبد المولى البغدادي.
د. نجاة عمار حسن الهمالي 209

6- قراءة في قصيدة: من وحي الثمانين للشاعر: د. عبد المولى البغدادي.
د. محمد الصادق سالم الخازمي 237

7- أماكن وأعلام في السيرذاتيةِ الشعريةِ للبغدادي.
أ. يونس شعبان الفنادي 265

8- قصيدة «عد يا عكاظ» نصوص بين الظهور والخفاء.
د.علي البهلول الحاج 291

9- تجليات الوجد الوطني في شعر عبد المولى البغدادي.
أ.عبد السلام إدريس سعيد 307

أول درس رمضاني يلقيه
الأستاذ الدكتور إبراهيم رفيدة رحمه الله
في الدروس الحسنية بالمغرب

أ. د. جمعة محمود الزريقي
كلية الدعوة الإسلامية

بسم الله الرحمن الرحيم

يتميز شهر رمضان الكريم في كل البلدان الإسلامية بأنشطة متعددة تواكب هذا الشهر المبارك وتجعله متباينا عن بقية الشهور؛ لأنه شهر عظيم خلده الله تعالى في محكم كتابه حيث قال: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَٰتٍ مِّنَ ٱلْهُدَىٰ وَٱلْفُرْقَانِ﴾[1]. إن عناية المسلمين بهذا الشهر تتمثل في إحياء أيامه ولياليه بالعبادة والطاعة وفعل الخيرات، وكل ما يتقرب به المسلم إلى الله سبحانه وتعالى، وشغل الأوقات بما يعود بالنفع عليه، ومن أجلّ مظاهر هذا الشهر الكريم الدروس التي تلقى في المساجد والزوايا

(1) البقرة: 185.

معايير الترجيح في كتاب الحذف في الأساليب العربية

د. مبروكة الهاشمي علي البوعيشي
جامعة طرابلس، كلية التربية - طرابلس، قسم اللغة العربية

إذا كانت حياة البشر تُقاس بتردد الأنفاس ونبضات القلب، وعند انقطاع النفس وصمت النبض تقف السنون على حافة النهاية لتعلن عن رحيل إلى عالم آخر وحياة أخرى، قال الشاعر [الطويل][1]:

حَيَاتُكَ أَنْفَاسٌ تُعَدُّ، فكُلَّمَا مَضَى نَفَسٌ مِنْهَا انْتَقَصْتَ بِهِ جُزْءَا

فإن مقياس حياة العلماء لا يقف أبدا، إذ إن نفسهم يتردد في أثناء كتبهم فيتجدد مع قراءة تلك الكتب مخالطا نفس القراء، ونبضهم حي يقرع في نواقيس أفكارهم المبثوثة في تلك الكتب، فلا رحيل إلا للجسد، أمّا الروح والعقل فهما باقيان خالدان يلازمان هذه الدنيا ما دامت.

وشيخنا الجليل العلامة إبراهيم رفيدة رحمه الله كان يوما ما ملء سمع

(1) لم يُذكر اسم صاحبه حيث ورد في باب (المبادرة بالعمل) من كتاب قصر الأمل، لابن أبي الدنيا، ص132.

الدنيا وبصرها، يجول في الأروقة بإطلالته الأزهرية البديعة، ويلوح في آفاقها بقامته الجسدية والعلمية المهيبة، له هيأة تحمل من الوقار ما يجعلك تقف واجما أمامها صامتا وجلا، وفي عينيه الجاحظتين بحار الفطنة والذكاء والتيقظ، وإشعاع والتماع يشهد بسجاحة خلق صاحبهما ورضا نفسه، وعلى ملامحه طرّزت أنامل الزمن خطوط الخبرة والاختبار، وعلامات الجد والاجتهاد، حتى كأني به يصدق عليه قول الشاعر [البسيط][1]:

يُغْضِي حَيَاءً، وَيُغْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ فَلَا يُكَلَّمُ إِلَّا حِينَ يَبْتَسِمُ

ارتاد صفوف الدرس في فترة مبكرة من حياته، وارتحل في طلبه، فأمدّنا رحمه الله بينبوع لا ينضب معينه من الفكر والمعرفة، ومن تحت عمامته أبقى أنفاسا تتردد، ونبضا يُسمع العالم صوت عقل ثاقب بما ترك من مصنفات، وإن لم تكن كثيرة، فإنها جليلة عظيمة القدر، أصيلة الفكر، حوت إبداعا جعل الشيخ يصطفّ بجدارة في زمرة علماء الأمة، فأناله ذلك احتراما وتبجيلا وتقديرا.

ومن تصانيفه المتسمة بالأصالة والإبداع كتابه «الحذف في الأساليب العربية»[2]، هو رسالة قدّمها لكلية اللغة العربية بجامعة الأزهر الشريف سنة إحدى وسبعين، ونال بها شهادة التخصص (الماجستير) في اللغة العربية بتقدير (ممتاز)، وقد درس فيه موضوع الحذف، وهو سمت تعارف العرب على استخدامه دون خوف عدم الإبانة والإيضاح، فجاءت تراكيبهم موجزة، قد سقط منها جزء كلمة أو كلمة أو جملة، مع إيصال المعنى واضحا جليا، بل بليغا مؤثرا في نفس المتلقّي.

وقد لاحظ النحويون هذا النقص في الجملة فحدّدوا مواضعه، وبيّنوا أسبابه، وأعطوه أحكاما تستند إلى ما أُثر عن العرب، ففي بعض الجمل الحذف

(1) ديوان الفرزدق ص512.

(2) منشورات كلية الدعوة الإسلامية، ط.1، 2002م

ممتنع، وفي جمل ثانية هو جائز يمكن أن يُستخدم، ويمكن أن يظهر ما اضطروا لحذفه، وفي بعضها الآخر الحذف واجب لأن العرب لم تُظهر المحذوف فيما استخدمت من جمل بتلك الصيغة[1].

عليه فقد أُعطي هذا الموضوع تسمية الحذف الذي يعني لغة: الإسقاط[2]، وهو في اصطلاح النحويين[3]: إسقاط الكلمة أو الجملة التي يحتاج إليها التركيب من الناحية الإعرابية، ويشترط النحاة لصحة الحذف وجود دليل حالي أو مقالي، ويُقصد بالحال: الوضع الذي عليه المخاطَب عند مخاطبته بالعبارة التي فيها حذف، بحيث تغني حاله عن اللفظ المحذوف، وتكون دليلا عليه، دون سبق دليل لفظي. فهذا الدليل الحالي يكون في حال التخاطب، كأن يقال لمن كان يتكلم وسكت: حديثك؛ أي: أكمل حديثك، وكأن تقول لمن حمل عصا يريد أن يضرب بها: خالدا؛ أي: اضرب خالدا.

أما الدليل المقالي فهو أن يكون في سياق العبارة التي فيها حذف لفظ دال على المحذوف نحو قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ ۚ قَالُواْ خَيْرًا ۗ﴾ [النحل: 30]؛ أي: أنزل خيرا[4].

وقد أضاف الإمام ابن هشام الأنصاري (ت761هـ) دليلا آخر أسماه الدليل الصناعي، وهذا الدليل يختصّ «بمعرفته النحويون؛ لأنه إنّما عُرف من جهة الصناعة»[5]، ولم يعترف بهذا الدليل الشيخ رفيدة، وعدّه أشبه بتخريج بعض الشواهد التي جاءت مخالفة لبعض الآراء النحوية؛ لأن الأساليب التي

(1) ورد هذا الموضوع مبثوثا في كتب النحو متفرقا في الموضوعات المختلفة من ذلك الكتاب لسيبويه 1/....، وغيرها، والمقتضب للمبرد 137/2، 118/4 وغيرها، والخصائص لابن جني.368/2 - 379، وشرح المفصل لابن يعيش 59/3، والمغني لابن هشام الأنصاري 261/2، وغيرها.

(2) ينظر لسان العرب لابن منظور (حذف).

(3) ينظر كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي 632/1.

(4) ينظر المغني 324/2.

(5) المصدر نفسه 326/2.

جاءت في أمثلة ابن هشام يمكن حمل بعضها على الدليل اللفظي كما يرى الشيخ، ورأى أيضا أنه ليس دليلا مطردا وإنما هو نوع من التخريج لبعض الشواهد يعرفه المتمرسون بصناعة الإعراب، وليس بقاعدة عامة تُطبّق على كل الشواهد الواردة في موضوع الحذف[1].

ومهما يكن من أمر فإن الحذف كثير في العربية، وقد توسعت فيه توسعا كبيرا، وهو جار في كل نوع من أنواع الكلم.

فالحذف يرد في جزء الكلمة نحو: لم يمش، ولا أدر، بحذف حرف العلة.

وفي حروف المعاني نحو قوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَيُّهَا ٱلصِّدِّيقُ﴾ [يوسف: 46]؛ أي: يا يوسف، ونحو قوله تعالى: ﴿قَالُواْ تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: 85]؛ أي: لا تفتأ.

وفي الاسم في أحواله الإعرابية المختلفة من ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا هِيَهْ ۝١٠ نَارٌ حَامِيَةُۢ ۝١١﴾ [القارعة: 9 - 10]؛ أي: هي نار.

وفي الفعل نحو: ضربا زيدا؛ أي: اضرب ضربا.

وتُحذف الجملة أيضا نحو قوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَۖ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًاۖ﴾ [البقرة: 60]؛ أي: فضرب فانفجرت.

تعمّق الشيخ رفيّدة في دراسة هذا الموضوع في كتابه، وكان له ميزة جمع أطرافه، ولمّ شتاته، وإخراجه إخراجا موضوعيا متسلسلا؛ وذلك لأن هذا الموضوع جاء منثورا في كتب النحاة، يشيرون إليه حال وروده في موضوعات كتبهم المختلفة، دون أن يكون له نصيب الانفراد في باب خاص به، إلا ما كان من كل من:

الإمام أبي الفتح بن جني (ت392هـ) الذي تحدّث عن هذا الموضوع في كتابه الخصائص في «باب في شجاعة العربية»، ذاكرا كثيرا من أحكامه، معتنيا

(1) ينظر الحذف في الأساليب العربية ص، 48، 49.

بالأمور الكلية أكثر من اعتنائه بالجزئيات[1].

والإمام ابن هشام الأنصاري الذي تحدّث عنه في نهاية الباب الخامس في كتابه «مغني اللبيب»، وقد أتى على كثير من أنواع الحذف في الاسم والفعل والحرف والجملة، ولكنه لم يُعن بذكر أنواع المحذوفات، وشروطها الخاصة، ومواضعها وأقسامها من حيث الجواز والوجوب، وغير ذلك[2].

فأخذ الشيخ على عاتقه هذه المهمة بأن قسّم كتابه إلى فصول تناولت حذف الاسم والفعل والحرف والجمل، وتقدير المحذوف، وأحكام هذه الأقسام من حيث الامتناع والجواز والوجوب، وأدار لذلك مائدة الحوار التي جمعت أغلب النحاة الأوائل، وبعض المحدثين، واضعا ما ورد عنهم من آراء في كل فصل من الفصول، ومحللا لها، وناقدا لما لا يرجحه منها، وقد اعتمد في ترجيحه على معايير مستقاة من أدلة أصول النحو العربي، استند إليها، والتزم بها في حوار علمي عميق هادف، اتّسم بالأصالة في التناول، وبالاحترام للمجهود الذي بذله العلماء القدامى، وللأسس المتينة التي أرسوها، وقد أفنوا في سبيل ذلك أعمارهم كي يتركوا مؤلفات هي موسوعات وذخائر زاخرة لا تحصى كثرة.

ومع هذا فهو عند إدارته النقاش في المباحث المختلفة بين العلماء قام بترجيح رأي على آخر مستندا إلى المعايير الآتية:

أولًا- السماع:

وهو الركون إلى ما ورد من فصيح القول المتمثل في القرآن الكريم، ثم ما سُمع عن العرب من شعر أو نثر، والمسموع عنهم مصنف زمانا ومكانا، مع اشتراط الكثرة والاطّراد والشمول[3]. وقد اتخّذه الشيخ ليكون على رأس المعايير التي استند إليها في ترجيحه للآراء، فتأييد الأساليب العربية للرأي

(1) ينظر الخصائص 360/2.

(2) ينظر المغني 324/2.

(3) ينظر لمع الأدلة في أصول النحو للأنباري ص81، وفي أصول النحو لسعيد الأفغاني ص19 - 28.

يجعله المفضل عنده، فإذا كان السماع منوعا بدأ بالقرآن الكريم وردف بما أُثر عن العرب، من ذلك قوله عندما تحدث عن حذف أحد مفعولي ظن وأخواتها اختصارًا: «واختلف في حذف أحدهم اختصارا؛ فأجازه الجمهور لوروده في الأساليب العربية، مثل قوله تعالى ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم﴾ [آل عمران: 180] على قراءة «يحسبن»[1] بالياء؛ إذ المفعول الأول من هذه الآية الكريمة بتقدير ما يبخلون به، وقول عنترة [الكامل][2]:

وَلَقَدْ نَزَلْتِ فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ الْمُحَبِّ الْمُكْرَمِ»[3].

ويدعو الشيخ إلى اتبّاع السماع، وإن لم يصل إلى تعليل لما اختلف النحاة فيه، ولم يجد تقنينا أو توصيفا لسبب الحذف كما في مسألة حذف الخبر الواقع بعد واو المصاحبة التي يرى البصريون فيها أن الحذف واجب لسدّ العطف مسدّه إن كانت الواو نصا في المعية، أما إذا لم تفد المعية إفادة ظاهرة بأن كانت لغير المصاحبة فإنه لا يجب حذف الخبر، بل يجوز إن دلّ عليه دليل، وإلا فلا يجوز، والكوفيون يرون أن لا داعي لتقدير الخبر؛ لأن العطف مغن عنه، وبعد عرضه للآراء المختلفة قرر الشيخ أنها «معركة تعليلية فلسفية، ويكفي من هذا التعبير أن نأخذ منها ما ورد عن العرب، ونعبر مثل تعبيرهم دون تقصير»[4]، فالسماع قوي عنده بحيث إذا لم يتم الوصول إلى تخريج للحذف يبقى أسلوبًا واردا عن العرب، يمكن مماثلته في التعبير.

وقد يأتي بتعليل جديد للمسألة مبني على ملاحظة السماع، من ذلك مثلا عند حديثه عن حذف المؤكَّد (بفتح الكاف)؛ إذ وجد النحاةَ قد انقسموا

(1) ينظر النشر في القراءات العشر لابن الجزري 244/2.
(2) ينظر ديوان عنترة ص187.
(3) الحذف في الأساليب العربية ص53، وانظر ص83.
(4) المصدر نفسه ص91.

إلى قسمين، منهم من جوّز ذلك، وعلى رأس هؤلاء الخليل (ت175هـ) وسيبويه (ت188هـ)، ومنهم من منعه، وحجتهم في المنع وضوح تنافي الغرض من التوكيد والحذف، ولكن الشيخ علّل هذا المنع بسبب أقوى حيث قال: «ويبدو لي أن السبب القوي لمنع حذف المؤكَّد هو أنه لم يرد عن العرب، إذ إن من قالوا بالجواز لم يؤيدوا قولهم بشاهد من كلام العرب»[1]، وهو رأي صائب يدل على قوة ملاحظة الشيخ وفطنته، فقد انتبه إلى أن النحاة لم يستشهدوا على هذه المسألة بما أُثر عن العرب، وإنما جاؤوا في شرحها بأمثلة مصنوعة، فجعله ذلك يرجح المنع الذي رآه لا يحتاج إلى تعليل سوى عدم وروده عن العرب.

كما يحكم الشيخ على ما يستند إلى الأساليب العربية بالصحة والوجاهة، كما في قوله عن رأي الجمهور في مسألة أن أدوات الشرط لا يليها إلا الفعل، فقال الشيخ: «وقد علم ذلك بالاستقراء وهو المشهور الصحيح»[2]، وقال أيضا: «هذه الأدوات أدوات الشرط وأدوات التحضيض مختصة بالفعل، وأن هذا الاختصاص تؤيده الأساليب العربية، وتشهد له وباستقرائها»[3]، كما أشاد برأي الأشموني (ت929هـ) الذي رجّح أن حذف الفعل مع «لو» يكون في فصيح الكلام، ولا يختص بالضرورة، وبخاصة أنه استشهد عليه بآية قرآنية وهي قوله تعالى: ﴿قُل لَّوۡ أَنتُمۡ تَمۡلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحۡمَةِ رَبِّيٓ إِذٗا لَّأَمۡسَكۡتُمۡ خَشۡيَةَ ٱلۡإِنفَاقِۚ﴾ [الإسراء: 100][4] فقال «وهو رأي وجيه يستند إلى أسلوب عربي مبين»[5].

ثانيًا- القياس:

وهو حمل مجهول على معلوم، وحمل غير المنقول على ما نُقل، وحمل ما لم

(1) الحذف في الأساليب العربية ص118.
(2) المصدر نفسه ص165.
(3) نفسه ص166.
(4) ينظر حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك 56/4.
(5) الحذف في الأساليب العربية ص168.

يُسمع على ما سُمع في حكم من الأحكام وبعلة جامعة بينهما[1]، وهذا المعيار مهم عند الشيخ، وقد حكم به على ضعف رأي الكسائي (ت189هـ) الذي قدّر أن المحذوف هو «كان» في قول الحق تبارك وتعالى: ﴿ٱنتَهُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡۚ﴾ [النساء: 171]؛ أي: انتهوا يكن خيرا لكم، فقال الشيخ «وهو ضعيف؛ لأن حذف «كان» غير مقيس في مثله»[2].

وهو يذكر العلة للحكم بالقياس أو عدمه، من ذلك عند حديثه عن الحروف وحذفها، قال: «والحكم العام لحذف الحرف أنه غير مقيس؛ لطبيعة وضع الحرف وعمله»[3].

والقياس وسيلته للمفاضلة بين رأيين وترجيح أحدهما على الآخر، من ذلك حديثه عن تقدير المحذوف في قوله تعالى: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمۡ أَن تَضِلُّواْۗ﴾ [النساء: 176]، فقد قال: «فالمعنى في هذه الآية لا يصح على ظاهرها فبعضهم قدّر حرف «لا»، وبعضهم قدّر مضافا محذوفا؛ أي: كراهة أن تضلوا، ولعل هذا التقدير أولى؛ لأن حذف الاسم أقيس من حذف الحرف، وقد تقدّم أنّ حذف المضاف سائغ إذا لم يبق أثره الإعرابي، وهو مع «أن» شبيه بحذف حرف الجر معها، وهو مقيس؛ ولهذا فإن بعض النحاة يشبه حذف حرف الجر بحذف المضاف»[4].

ثالثًا - الإجماع:

وهو إجماع نحاة البلدين البصرة والكوفة[5]، وقد اعتمد الشيخ على هذا المعيار، واتّخذه دليلا دعّم به جملة من الترجيحات التي استقرّ رأيه عليها من بين الآراء، وقد عبّر عنه بلفظ جمهور النحاة في قوله: «ولا نرى جمهور النحاة

(1) ينظر لمع الأدلة ص93، وفي أصول النحو ص78.
(2) الحذف في الأساليب العربية ص176.
(3) المصدر نفسه ص220.
(4) نفسه ص252، 253.
(5) ينظر الاقتراح للسيوطي ص146.

يعنون به عندما يتحدثون عن أدلة الحذف...»[1]، «وهو ما ينصّ عليه جمهور النحاة»[2]، وغيرها من المواضع[3].

وورد بلفظ الجمهور دون إضافة هذه الكلمة إلى كلمة النحاة في قوله: «أجازه الجمهور...»[4]، «هذا هو مذهب الجمهور»[5]، «مذهب الجمهور أنّ هذه الأدوات لا يليها إلا الفعل...»[6].

وما يدل على أنه يقصد بالجمهور الإجماع قوله: «مذهب جمهور النحاة من بصريين وكوفيين ومتأخرين ممن تبعوا البصريين أو الكوفيين، أو جمعوا بينهما...»[7].

كما ورد بلفظ النحاة فقط في قوله: «وهو تعميم لا تدل عليه عبارات النحويين»[8]، «بحسب اصطلاح النحاة»[9]، «والنحاة يردون مذهب الكوفيين»[10]، وغيرها من المواضع[11].

كما عبّر عن الإجماع بلفظ «كتب النحو» كما في قوله: «وهي حقيقة مقررة متفق عليها في كتب النحو»[12]، «وهو قول شاذ تردّه كتب النحو وتضعّفه»[13].

(1) الحذف في الأساليب العربية ص49.
(2) المصدر نفسه ص76.
(3) ينظر المصدر نفسه ص101، 102، 121، 227، 267.
(4) نفسه ص53.
(5) نفسه ص87.
(6) نفسه ص165.
(7) نفسه ص15.
(8) نفسه ص50.
(9) نفسه ص54.
(10) نفسه ص90.
(11) ينظر نفسه ص144، 153، 178، 224، 237، 240، 261.
(12) نفسه ص86.
(13) نفسه ص98.

وقد يعبر عن الإجماع بلفظ «مراجع النحو» كما في قوله: «ويبدو لي أن شواهد «ربّ» المذكورة في مراجع النحو تؤيد هذا الشرط»[1]، «وهو القول السائد في مراجع النحو»[2]، «وهذا الحكم تتفق عليه مراجع النحو»[3].

ولأن نحاة المصرين -كما هو معلوم- لم يتفقوا على أغلب مسائل النحو، بل إن أصحاب المذهب الواحد قد لا يتفقون على مسألة من المسائل؛ لذلك لم يكن هناك إجماع على كثير من المسائل، ما جعل الشيخ يستعيض عن هذا المعيار (الإجماع) بالاستناد إلى رأي الأغلبية، أو الذي عبر عنه بقوله: «وهذا القول هو القول المشهور والمختار»[4].

وقد كان كثيرا ما يميل إلى المذهب البصري، ويطلق على مؤيديه مصطلح الجمهور، كما ورد عند حديثه عن حذف الخبر وجوبا بعد «لولا» الامتناعية حيث قال: « «لولا» الامتناعية على مذهب البصريين، فهي عندهم كلمة قائمة بنفسها موضوعة بهذا التركيب، وليست «لو» الداخلة على «لا» ... فالخبر بعد «لولا» هذه يحذف وجوبا عند جمهورهم»[5]، إلى أن يقول: «والتقدير: لولا دفع الله موجود، فهو وجود مطلق، وقد سدّ جواب «لولا» مسدّه، ودلّت القرينة عليه ... هذا هو مذهب الجمهور»[6]، في حين لم يذكر في هذه المسألة رأي نحاة الكوفة مجتمعين، بل ذكر آراء متفرقة لبعض علمائهم كالكسائي والفراء (ت207هـ)[7].

كما كرّر ذلك في مسألة حذف الفاعل حيث أورد رأي البصريين الذين لا

(1) الحذف في الأساليب العربية ص230.
(2) المصدر نفسه ص238.
(3) نفسه ص260.
(4) نفسه ص98.
(5) نفسه ص87.
(6) نفسه ص87.
(7) ينظر المصدر نفسه ص89.

يجيزون حذفه لكونه والفعل بمثابة كلمة واحدة في كثير من الأحيان، فالفاعل كأنه جزء كلمة، والجزء لا يُحذف، فهما شديدا الاتصال ببعضهما، بخلاف المبتدأ والخبر[1]، فقال: «هذا هو حكم حذف الفاعل عند البصريين وجمهور النحاة من أتباع مذهبهم»[2]، وقد أشار صراحة بعد ذلك أنهم جمهور النحاة دون تحديد حين قال: «وجعل جمهور النحاة يتحاشون القول بحذف الفاعل؛ لأن الحذف خلاف الأصل»[3]، أمّا الكوفيون فقد اكتفى الشيخ بذكر رأي بعض منهم[4].

كما أشار إلى البصريين بالتحديد في قوله: «ولكن ما عليه النحاة هو مذهب البصريين، وقد أيدوه بقياسه على نظائره»[5]، وقال أيضا: «وكون الجر بـ«ربّ» المحذوفة هو القول الصحيح لدى النحاة ... وأما الواو فقد ذهب الكوفيون والمبرد إلى أن الجر بها، والصحيح أن الجر بـ«ربّ» المضمرة، وهو مذهب البصريين»[6].

وفي مسألة حذف الخبر الواقع بعد واو المصاحبة المفيدة للمعيّة أورد رأي الكوفيين والأخفش الذين يرون أن هذا التركيب لا يحتاج إلى خبر؛ لأن العطف بهذه الواو مغن عن ذكره وتقديره، فقال الشيخ: «والنحاة يردون مذهب الكوفيين، ويرونه ضعيفا»[7].

كما قال في مسألة حذف «أن» الناصبة للفعل المضارع وجوبا بعد بعض الحروف: «هذا مذهب البصريين، وهو كون الناصب بعد هذه الحروف «أن»

(1) ينظر الخصائص 368/2.
(2) الحذف في الأساليب العربية ص101.
(3) المصدر نفسه ص102.
(4) ينظر نفسه ص104، 105.
(5) نفسه ص178.
(6) نفسه ص224.
(7) نفسه ص90.

المضمرة، وأن إضمارها في هذه المواضع قياس مطرد، وأما الكوفيون فإنهم يرون أن الناصب هذه الحروف نفسها، ولا إضمار، ولكل مذهب من المذهبين نقاش وحجج، ومذهب البصريين هو الراجح السائد لدى النحاة ...»[1].

ومن خلال ما أوردت يظهر أنه يجعل الغلبة لجمهور البصرة من جهة، كما يؤكد اتجاهه وتأييده للمذهب البصري في ترجيحه لأغلب الآراء التي أوردها في كتابه، فها هو ينتصر للرأي البصري على الرغم من أنه في بعض الشواهد قد يحوّج إلى تأويل محذوف، وقد كان ذلك عند حديثه عن اللام المتصلة بجواب القسم التي يجب أن تقترن معه إذا كان فعلا مضارعا مستقبلا غير مفصول عنها بفاصل، فقال: «فمذهب البصريين ... أن جواب القسم إذا كان فعلا مضارعا مستقبلا مثبتا غير مفصول يجب أن يقرن باللام ونون التوكيد والاكتفاء بأحدهما يختص بالضرورة، ولا يجوز في الاختيار، فمن حذف اللام ضرورة قول الشاعر [الكامل]:

وَقَتِيلِ مُرَّةَ أَثْأَرَنَّ فَإِنَّهُ فِرْعٌ وَإِنَّ أَخَاكُمُ لَمْ يَثْأَرِ»[2].

وهذا الشاهد بهذا الرأي سيحتاج النحوي معه إلى أن يقدّر لاما لجواب القسم محذوفة؛ أي: لأثأرن، وهو ما لا يحوّج له الرأي الكوفي الذي قال عنه الشيخ: «أما مذهب الكوفيين فإنه يرى عدم وجوبهما معا، ويجوز تعاقبهما بحيث يُكتفى بأحدهما، ومذهب البصريين هو الراجح»[3].

ومهما يكن من أمر فقد نقل الشيخ الرأي المشهور عن العلماء المتقدمين، واحترمه وقطع به، ولم يتجاوزه.

ومن المواضع التي احتج فيها بذلك عند حديثه عن حذف الموصوف

(1) نفسه ص237.
(2) الحذف في الأساليب العربية ص248.
(3) المصدر نفسه.

بالمفرد حين اعترض على ما علّق به الصبان (ت1206هـ) في حاشيته على شرح الأشموني الذي ذكر شروطا لهذا الحذف حيث قال: «فالأول شرطه إما كون النعت صالحا لمباشرة العامل ... أو كون المنعوت بعض اسم مخفوض بمن أو في ...»[1]، فعلّق الصبّان على ذلك بقوله: «قوله: صالحا لمباشرة العامل، بأن يكون مفردا إن كان منعوته فاعلا، أو مفعولا مثلا، وجملة مشتملة على الرابط إن كان المنعوت خبرا مثلا، نحو: أنت يضرب زيدا، بالياء التحتية، أي: أنت رجل يضرب زيدا»[2]، فلم يعجب هذا التعليق الشيخ؛ لأنه يؤسس قاعدة جديدة ليست معهودة عند النحاة قبله، فقال: «وهذا التعليق يمكن أن يكون سليما في جزئه الأول، ولكنه في جزئه الثاني يبدو أنه غير صحيح؛ وذلك لأن اشتراط الرابط في الجملة الموصوف بها واجب، حُذف الموصوف أو ذُكر؛ فلا يمكن أن يكون شرطا لحذف الموصوف بالجملة، وإنما هو للموصوف بالمفرد، وقد علمنا أن أغلب النحاة يشترطون لحذف الموصوف بها أن يكون مسبوقا بمجرور «عن»[3] أو «في»، ويكون المحذوف بعضا منه، وتفسير الصبان المتقدم يخلق قاعدة جديدة لم أرها لغيره، ولا يدل عليها كلام النحاة»[4].

كما أن الشيخ -غالبًا- ينعت رأي الجمهور بالشهرة والصحة، من ذلك قوله: «مذهب الجمهور أن هذه الأدوات [الأدوات المشار إليها هي أدوات الشرط] لا يليها إلا الفعل، وقد علم ذلك بالاستقراء، وهو المشهور الصحيح»[5].

وقد يمدح الرأي المخالف للجمهور لبعده عن التعسف في التعليل، ولكنه مع ذلك لا يعتدّ به، ويعود إلى ما رآه أغلب النحاة، قال عند حديثه

(1) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك 102/3.
(2) المصدر نفسه.
(3) هكذا وردت في هذا الموضع، ويبدو أنها خطأ مطبعي؛ فقد سبق له في الصفحة ذاتها أن ذكر أن الخفض بمن أو في وليس عن كما ورد هنا.
(4) الحذف في الأساليب العربية ص144.
(5) المصدر نفسه ص165.

عن شرح الرضي لعلة إجازة الكسائي والفراء أن يعمل الفعل في الاسم السابق عليه وفي ضميره في مسألة الاشتغال: «وهو رأي قليل التعسف لا تقدير فيه، وتفضيله يتفق مع قول النحاة: إن ما لا تقدير فيه ولا حذف أفضل مما فيه الحذف والتقدير، ولكن ما عليه النحاة هو مذهب البصريين وقد أيدوه بقياسه على نظائره»[1].

أما مخالفة الإجماع فقد أجازها بعضهم بشرط ألا يخالف القائل بها المنصوص ولا المقيس على المنصوص، ومع ذلك يُفَضَّل ألا يقدم أحد على مخالفة الجماعة التي قد طال بحثها وتقدّم نظرها[2].

وخالف الشيخ رأي الأغلبية عند حديثه عن حذف الفعل الجائز إذا أُجيب به استفهام محقق أو مقدّر، وإذا أجيب به نفي، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [لقمان: 25] والتقدير: خلقهن الله، ورأى أن الجمهور يمنعون القياس عليه، في حين جوّز ذلك الجرمي (ت225هـ) وابن جني وابن مالك (ت672هـ)، بشرط أن يُفهم المقصود من التركيب مع الحذف، وألا يلتبس فيه الفاعل بالنائب عنه فقال: «وأنا أعتقد أن تجويز القياس عليه بهذا الشرط وجيه جدا؛ لما فيه من توسعة، ولوروده في أفصح الكلام»[3]، وإذا أُنعم النظر في رأيه وُجد أن مخالفته لرأي الأغلبية صدر حين غض الجمهور الطرف عن السماع، فالسماع والمأثور والمنقول أقوى عند الشيخ من التقنين والتقعيد، وهذه القوة تجعله يؤيد الرأي من بعض النحاة على ما ذهب إليه الجمهور.

رابعا - المعايير العقلية:

وهي عبارة عن أدلة وضوابط وقواعد توجيهية تستعمل في الجدل

(1) نفسه ص178، وينظر ص153.
(2) ينظر الخصائص 190/1.
(3) الحذف في الأساليب العربية ص162.

النحوي، وضعها النحاة والتزموا بها حين النظر في المادة اللغوية، وقد سماها صاحب الاقتراح «أدلة شتى»، وجعل منها: الاستدلال بالعكس، الاستدلال ببيان العلة، الاستدلال بعدم الدليل في الشيء على نفيه، الاستدلال بالأصول، الاستحسان، الاستقراء، وغيرها[1].

وقد استعمل الشيخ هذه المعايير المنطقية الجدلية على وجهين:

أحدهما- منفردة.

والثاني- متضافرة مع غيرها من المعايير لترجيح ما يراه.

أولًا- استعمالها منفردة:

عند حديثه عن حذف الفاعل عرض الشيخ رأي ابن هشام الذي جعل شرط المحذوف ألا يكون كالجزء وطبّقه على الفاعل[2]، فقال عن ذلك: «وهذا الدليل لا يثبت للنقاش كثيرا؛ لأنه منقوض بجواز حذف الفعل وبقاء الفاعل، فجاز لجزء ما لم يجز للجزء الآخر»[3]، وهو إلماح ذكي من الشيخ اعترض به على ابن هشام في هذه المسألة.

كما عرض في المسألة نفسها لتعليق الصبان على الأشموني عند حديثه عن عدم جواز حذف الفاعل، حيث قال الصبان: «وقوله: لأن الفعل وفاعله إلخ، مقتضاه أنه لا يجوز حذف الفعل مع أنه يجوز لقرينة، فالأولى أن يعلل بأن مدلول الفعل عرض قائم بمدلول الفاعل، فلو حذف لزم شبه قيام العرض بنفسه»[4]، فعلق الشيخ على ذلك بقوله: «وكلا التعليلين عقلي، والثاني أشد إيغالا في العقلية، وهما في الواقع لا يثبت بهما حكم، وإنما هما محاولة لتسويغ حكم انتهى إليه البصريون، ويبدو لي أن المسوغ لهذا الحكم والمبرر

(1) ينظر الاقتراح ص226، 233.

(2) ينظر المغني 330/2.

(3) الحذف في الأساليب العربية ص102.

(4) حاشية الصبان 63/2.

لامتياز الفاعل عن المبتدأ مستترا والخبر، رغم أن الثلاثة من العمد، إنما هو جواز أن يكون الفاعل ضميرا مستترا ...»[1]، وأردف ذلك بقوله: «ومعلوم أن الحذف غير الاستتار، فالمستتر تتحمله كلمة في التركيب ويستتر فيها، فهو موجود معها، بينما المحذوف كلمة قائمة برأسها محذوفة، ولا بد من دليل يدل عليها، فالإضمار هو الذي أفسح لهذا الحكم، وجعل جمهور النحاة يتحاشون القول بحذف الفاعل؛ لأن الحذف خلاف الأصل»[2]، وهو بذلك يكون قد احتج بالقاعدة التوجيهية «مخالفة الأصل»، وقد كان موفقا في ذلك أيما توفيق، وهو مبرر مقنع صائب يبعد فعلا عن التمحلات العقلية والتبريرات الفلسفية المعقدة.

وكذا عند حديثه عن وجه الحاجة إلى الدليل على المحذوف ما دام الحذف ظاهرة لغوية وأسلوبا بلاغيا شاع استعماله عند العرب، فكانت أسبابه هي جملة من القواعد التوجيهية والمعايير العقلية، وقد تمثلت فيما يلي:

1- مخالفة الأصل.

2- الملاحظة والتقدير.

3- قوة الدليل[3].

وغير هذه من المواضع التي أدار فيها الشيخ مناقشات عقلية كان المعيار العقلي المنطقي والقاعدة التوجيهية هو المبرر لاختياراته ومفاضلته بين الآراء[4].

ثانيًا- تضافر المعايير:

لم يكتف الشيخ بالاستدلال بالسماع والقياس والإجماع والأدلة العقلية مفردة، فهو يجمع بين بعض المعايير لتقوية ما يذهب إليه.

(1) الحذف في الأساليب العربية ص102.

(2) المصدر نفسه.

(3) ينظر الحذف في الأساليب العربية ص42، 43.

(4) ينظر المصدر نفسه ص ... وغيرها.

من ذلك عند الحديث عن اختلاف العلماء في حذف خبر «كان» وأخواتها، وحين موازنته بين رأيين من الآراء المعروضة قال: «وأنا أعتقد أن هذا الرأي أقرب إلى الصواب من الذي قبله؛ لأنه مبني على بعض المأثور، ولأن فيه إبقاء الشيء على أصله وهو الخبر، بينما الرأي الأول مبني على علة عقلية ليست ذات قيمة»[1]، فالدليل الذي رجح به رأيا عن آخر هو السماع وإبقاء الشيء على أصله.

ويقول عند الكلام عن حذف «ما» المصدرية: «وقد حكم سيبويه بزيادة «ما» بناء على مذهبه من أن «آية» إذا أضيفت إلى الجملة الفعلية يجب أن يخلو الفعل من الحرف المصدري، وهو غير ضروري، بل الصواب خلافه مادام مسموعا، والزيادة بخلاف الأصل»[2]؛ فهو يستدل على عدم ضرورة ما رآه سيبويه بالسماع ومخالفة الأصل.

وفي موضع آخر مدح ترجيح الأشموني لرأي الكوفيين والأخفش (ت215هـ) في مسألة تجويز وقوع الفعل الماضي الخالي من «قد» حالا، حيث قال الأشموني: «والمختار وفاقا للكوفيين والأخفش لزومها مع المرتبط بالواو فقط، وجواز إثباتها وحذفها في المرتبط بالضمير وحده أو بهما معا؛ تمسكا بظاهر ما سبق؛ إذ الأصل عدم التقدير، لا سيما مع الكثرة»[3]، فقال الشيخ مادحًا هذا الرأي: «وهو رأي صائب يستند إلى كثرة الوارد من ذلك ويحكمه، كما يستند إلى أصل ثابت، هو أن الأصل عدم التقدير، وبالأخص فيما ورد بكثرة»[4]، ومدحه كما يُلحظ يستند إلى السماع، وعدم التقدير. وغير هذه من المواضع[5].

وختامًا، فإن الشيخ رفيّدة بهذا السفر المحكم جدير بأن نرفعه نجما

(1) نفسه ص85.
(2) الحذف في الأساليب العربية ص242.
(3) حاشية الصبان 284/2، 285.
(4) الحذف في الأساليب العربية ص269.
(5) ينظر المصدر نفسه ص91، 162، 274.

فوق جباهنا، ونخزن ذكراه دفقة حياة في أعماقنا، وأن ندعو له بأن يثيبه الله على ما بذله من جهد، وأن يجعل ما كتب فيما ينضوي تحت قسمه المعظّم حين قال جلّ وعزّ: ﴿نٓ وَٱلۡقَلَمِ وَمَا يَسۡطُرُونَ﴾ [القلم: 1]، وأن ينفع بما قدّمه من دراسات، ويُثقل به موازين حسناته.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه وسلّم.

المصادر والمراجع:

9- الاقتراح في علم أصول النحو، للسيوطي، تحقيق: حمدي عبدالفتاح، مكتبة الآداب، القاهرة، ط3، 2007م.

10- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: طه عبدالرؤوف، المكتبة التوفيقية.

11- الحذف في الأساليب العربية، لإبراهيم عبدالله رفيدة، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، ط1، 2002م.

12- الخصائص، لابن جني، تحقيق: محمد النجار، المكتبة العلمية.

13- ديوان عنترة، تحقيق: محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي، لا ت.

14- ديوان الفرزدق، شرح: أ. علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1987م.

15- شرح المفصل، لابن يعيش، إدارة المطبعة المنيرية، مصر.

16- في أصول النحو، لسعيد الأفغاني، المكتب الإسلامي، بيروت، 1987م.

17- قصر الأمل، لابن أبي الدنيا، تحقيق: محمد خير رمضان، دار ابن حزم، ط1، 1995م.

18- الكتاب، لسيبويه، تحقيق: عبدالسلام هارون، عالم الكتب، ط3، 1983م.

19- كشاف اصطلاحات الفنون، للتهانوي، تحقيق: د. علي دحروج، مكتبة لبنان، ط1، 1996م.

20- لسان العرب، لابن منظور، تحقيق: عبدالله الكبير وآخرين، دار المعارف، القاهرة.

21- لمع الأدلة في النحو، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، 1957م.

22- مغني اللبيب، لابن هشام، تحقيق: ح.الفاخوري، دار الجيل، بيروت، ط1، 1991م.
23- المقتضب، للمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، ط3، 1994م.
24- النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، تصحيح: علي محمد الضباع، دار الفكر، لا ت.